مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية

دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية القطاع الخاص وأثره في التصدي لتغير المناخ

نوفمبر ٢٠١٦

جدول المحتويات

١. مواصفات مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية العاملة في مجال القطاع الخاص..... 1

٢. تطلعات مجموعة البنك إلى دعم الجهود في مجال تغير المناخ من خلال تنمية القطاع الخاص 1

٣. حالات نجاح مجموعة البنك في دعم التصدي لتغير المناخ من خلال تنمية القطاع الخاص 2

الحالة ١: مشروع "غرين تيك فالي" في المملكة المغربية..... 2

الحالة ٢: مشروع الطاقة الكهرومائية "نيو بونغ إسكيب" في باكستان (لاريب إنرجي المحدودة).... 3

الحالة ٣: مشروعا طاقة الرياح الأساسيان (FEW) ١ و٢ في باكستان 3

الحالة ٤: مشروع باترينـد للطاقة الكهرومائية ومشروع تريكونبوستن لطاقة الرياح في باكستان 4

الحالة ٥: مزارع الرياح الساحلية في تركيا 4

الحالة ٦: تسهيل الدعم في مرحلة ما قبل التصدير لفائدة قطاع البن في إندونيسيا 4

دور مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنمية القطاع الخاص وأثره في التصدي لتغير المناخ

١. مواصفات مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية العاملة في مجال القطاع الخاص

أنشئت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٧٥ وأسندت إليها مهمة تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وكان البنك، في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ إلى أوائل الثمانينات من القرن الماضي، يُقرض بصورة أساسية الدول الأعضاء ذات السيادة لتمويل المشاريع الموجهة نحو تحقيق التنمية. ولكن، بعد مرور فترة من الزمن، نوّعت مجموعة البنك عروضها من المنتجات لكي تشمل تمويل القطاع الخاص وخدمات التأمين. وكانت تدير هذه العمليات في البداية إدارات منفصلة في البنك. ومع مرور الوقت، اختار البنك أن ينشئ لهذا الغرض مؤسسات مستقلة (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام ١٩٩٤، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في عام ١٩٩٩، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام ٢٠٠٨). وكانت إدارة تنمية المؤسسات آخر ما أضيف إلى الإدارة التشغيلية في البنك، إذ أنشئت للسهر على سياسة البنك وعمله التشغيلي المتصل بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والعمليات غير المشمولة بضمانات سيادية في الدول الأعضاء.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام ١٤١٥ هـ (١٩٩٤) لتوسيع نطاق العمليات التجارية وتدفقات الاستثمار في ما بين الدول الأعضاء في البنك. وتقدّم المؤسسة الخدمات التالية للمصدِّرين والبنوك والمستثمرين: (١) تأمين ائتمان الصادرات لتغطية مخاطر عدم السداد في ما يتصل بالمبادلات التجارية العابرة للحدود وعمليات تمويل التجارة؛ (٢) تأمين الاستثمار لتغطية المخاطر القُطرية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية في ما بين الدول الأعضاء؛ (٣) إعادة تأمين العمليات التي تغطيها اتفاقات التعاون الاقتصادي في الدول الأعضاء. للمزيد من المعلومات،
يرجى زيارة الموقع http://www.iciec.com

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في شهر رجب من عام ١٤٢٠ هجرية (نوفمبر ١٩٩٩) كيانا مستقلا داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتتمثل رسالة المؤسسة في كونها مكمِّلا للبنك من خلال تنمية القطاع الخاص وتشجيعه. وتعمل المؤسسة بمثابة أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء. وتتمثل أهدافها الرئيسية في ما يلي: تحديد فرص الاستثمار في القطاع الخاص في الدول الأعضاء، وبالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي؛ وتوفير طائفة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وتوسيع نطاق ولوج الشركات الخاصة في الدول الأعضاء إلى أسواق رأس المال الإسلامية.
للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع
http://www.icd-ps.org

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، في اجتماعه الذي عقد في شهر جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ (يونيه ٢٠٠٥)، على إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. واعتمدت اتفاقية تأسيس المؤسسة في الاجتماع السنوي للبنك الذي عُقد بالكويت في عام ١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦). ويتمثل الغرض من المؤسسة في تشجيع التجارة في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية من خلال توفير تمويل التجارة والانخراط في أنشطة تيسر التجارة البينية والتجارة الدولية. للمزيد من المعلومات، **يرجى زيارة الموقع**
http://www.itfc-idb.org

إدارة تنمية المؤسسات

إدارة تنمية المؤسسات بالبنك مسؤولة عن نهج السياسات والعمل التشغيلي في ما يتصل بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والعمليات غير المشمولة بضمان سيادي في الدول الأعضاء. وهي مكلفة بإجراء عمليات غير مشمولة بضمان سيادي، بما في ذلك تمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في الصناديق، وعمليات الاستثمار في حقوق الملكية في القطاع غير المالي. وتعمل إدارة تنمية المؤسسات بمثابة المركز الرئيسي لتنمية المؤسسات، بما في ذلك تطوير بيئة استثمارية وبيئة مساعدة تشجع على إنشاء المقاولات ونموها في الدول الأعضاء، باقتران وثيق مع أنشطة تنمية القطاع الخاص في كيانات مجموعة البنك. والإدارة مسؤولة أيضا عن تشجيع تنظيم المشاريع والابتكار وبناء القدرات وتنمية المؤسسات في الدول الأعضاء، بالتعاون مع الحكومات وجمعيات القطاع الخاص والمؤسسات المالية وغير ذلك من الكيانات. للمزيد من المعلومات، **يرجى زيارة الموقع**
http://www.isdb-pilot.org

٢. تطلعات مجموعة البنك إلى دعم الجهود في مجال تغير المناخ من خلال تنمية القطاع الخاص

يعد تغير المناخ أحد أكبر التهديدات التي تواجه رفاهية الدول المتقدمة والنامية. ووفقا لـ"تقرير المخاطر العالمية لسنة ٢٠١٦" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وردت حالات العجز عن الحد من تغير المناخ والتكيف معه ضمن المخاطر التي سيكون تأثيرها أشد خلال السنوات المقبلة. ولما كان تغير المناخ يتخذ أشكالا شتى (مثل موجات الحر، والكوارث الطبيعية، والفيضانات، والجفاف، والأمراض المنقولة بنواقل الجراثيم، وانخفاض المحاصيل الزراعية، وانعدام الأمن الغذائي)، فإنه يستلزم تدخلات فورية وموارد مالية ضخمة. وكما أقر المجتمع العالمي، فإن فرادى الحكومات غير قادرة على التنفيذ التام لما يلزم من تدابير واستثمارات للتصدي للمشكلات المتصلة بتغير المناخ. ومن الأساسي أيضا وجود استثمارات مالية خاصة أكبر ومشاركة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

وبالقدر نفسه، يطرح تغير المناخ تحديا كبيرا لجميع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، بما فيها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي أعلنت دولها الأعضاء تدابيرها لما بعد عام ٢٠٢٠ في ما يخص المناخ للحد من انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد العالمي بموجب اتفاق دولي، وهو ما يعرف بالمساهمات المتعهد بها على الصعيد الوطني (INDC). غير أن التهديدات التي يطرحها تغير المناخ لا تزال تضع عقبات كبيرة أمام بلوغ الأهداف الإنمائية في عدد من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يتوقع من مجموعة البنك أيضا أن تنهض بدور كبير في دعم دولها الأعضاء في تشجيع التنمية التي تدعم المناخ وتفرز نسبا متدنية من الكربون.

واليوم، تعمل مجموعة البنك بمثابة محفز لتنمية القطاع الخاص في دولها السبعة والخمسين. وهي تتيح رأسمالها الذي تشتد الحاجة إليه ومعارفها وأنشطتها في مجال الشراكات لجميع الدول التي تجري فيها عملياتها. وتقدم مجموعة البنك طائفة متنوعة من المنتجات للقطاع الخاص يمكن تصنيفها في أربع فئات رئيسية: (١) عمليات تمويل المشاريع؛ (٢) عمليات تمويل التجارة؛ (٣) عمليات التأمين؛ (٤) الخدمات الاستشارية وعمليات المساعدة الفنية.

الشكل 1: القنوات الثلاث لمساهمة مجموعة البنك في تنمية القطاع الخاص في ما يتصل بتغير المناخ

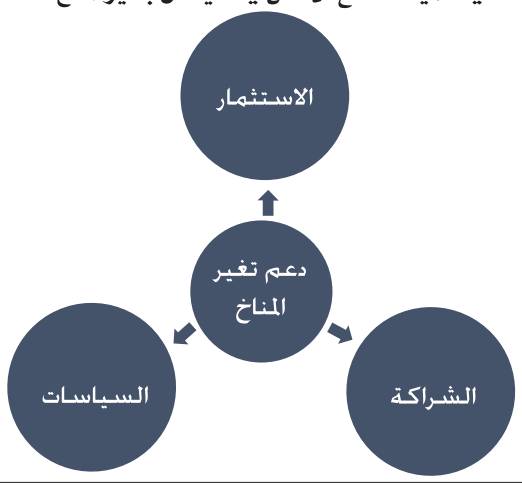

وتقر مجموعة البنك بأنها في وضع فريد يؤهلها لدعم القطاع الخاص في الدول الأعضاء لكي يحقق النمو مع تقليص انبعاث الكربون وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. ويستطيع العملاء من القطاع الخاص في الدول الأعضاء في البنك، بفضل طائفة متنوعة من المنتجات الاستثمارية والاستشارية، اغتنام الفرص واجتناب المخاطر التي يمكن أن يسببها تغير المناخ و/أو سيسببها. وفي هذا الصدد، تدرج مجموعة البنك بشكل تدريجي ومنهجي الحد من تغير المناخ والتكيف معه ضمن أهدافها في مجال تنمية القطاع الخاص. وقد تعهدت مجموعة البنك بزيادة تركيزها على مسألة تغير المناخ وتوسيع مشاركتها في أعمال الدول الأعضاء المتصلة بالمناخ من خلال قنوات ثلاث:

أ. الاستثمار: تعزز مجموعة البنك تمويلها للقطاع الخاص في مجال تغير المناخ، إذ تعكف حاليا على تنفيذ عدد من عمليات الاستثمار المباشر في مشاريع متصلة بالمناخ. وتخطط المجموعة لإدراج تغير المناخ بصورة واضحة ضمن ما تقدّم من تمويلات للقطاع الخاص، وأن تزيد مقدار هذه الاستثمارات زيادة كبيرة. ويمكن أن تشمل أدوات الاستثمار هذه، على سبيل الذكر لا الحصر، تمويل:

- الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والتحول إلى اقتصاد قليل الكربون، والمباني الخضراء، والصكوك الخضراء، والبنية التحتية النظيفة، والتكنولوجيا النظيفة، والأعمال التجارية الزراعية المستدامة، والنفايات والتدوير، إلخ.

ب. الشراكة: تعبئة الموارد الخارجية لتمويل القطاع الخاص في مجال تغير المناخ. ويمكن لمجموعة البنك، باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف، أن تؤثر تأثيرا أكبر في تناول آثار تغير المناخ من خلال تعبئة الأموال ورأس المال من الخارج لدعم استثماراتها في القطاع الخاص. وستحشد مجموعة البنك رأس المال الإضافي من خلال:

- مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المشترك للقطاع الخاص، والاستعانة برأس المال المشترك مع مانحين آخرين/مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، والاستفادة من الموارد المتأتية من الصناديق العالمية للمناخ.

ج. السياسات: بناء وتمتين سياسات مجموعة البنك الداخلية وإجراءاتها واستراتيجياتها في مجال تغير المناخ. وتتطلع المجموعة إلى إيلاء الأولوية لتغير المناخ باعتباره هدفا إنمائيا. علاوة على ذلك، ستتخذ المجموعة التدابير التالية:

- وضع سياساتها في مجال تغير المناخ والمحافظة على البيئة، وتحديث نظام تصنيف البيانات لتتبع أحجام

الاستثمار في التدابير المتصلة بتغير المناخ، وإدماج المخاطر المناخية ضمن النظم القائمة لتحديد المخاطر والحد منها.

٣. حالات نجاح مجموعة البنك في دعم التصدي لتغير المناخ من خلال تنمية القطاع الخاص

ترد في ما يلي أمثلة موجزة عن بعض المشاريع الناجحة التي أنجزتها مجموعة البنك مؤخرا للتصدي للمسائل المتصلة بتغير المناخ.

الحالة ١: مشروع "غرين تيك فالي" في المملكة المغربية

مشروع "غرين تيك فالي" مشروع متكامل يجمع بين أحدث الابتكارات التكنولوجية في التنمية المستدامة واقتصاد الطاقة. ويعد هذا المكان الجديد لمزاولة الأعمال التجارية والرفاهية والترفيه جزءا من مشروع تهيئة وادي أبي رقراق في الرباط بالمملكة المغربية.

ويطمح هذا المشروع الذي بني على مساحة ١٥٠,٠٠٠ متر مربع إلى أن يصبح مشروعا مرجعيا انسجاما مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويناهز مجموع المبلغ المستثمر في مشروع "غرين تيك فالي" ٢٣٠ مليون دولار أمريكي، تشارك مجموعة البنك فيه بمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي كمستثمر في حقوق الملكية. ويقدر أن يوفِّر هذا المشروع ١٠,٠٠٠ وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

وسيركز المشروع على التحول الطاقي، وستنفذ في إطاره ستة ابتكارات رئيسية:

- الوحدات والمتعقبات الشمسية الفولطائية الضوئية المركّزة: ستقام مزرعة شمسية بالقرب من المشروع لإتاحة طاقة كهربائية نظيفة ومتجددة بتكاليف أقل؛
- عربات كهربائية مع محطات شحن للساكنين والزوار وأصحاب الأعمال؛
- ألواح زرقاء ذات صمام ثنائي باعث للضوء (LED) يتوقع أن توفر ما بين ٥٠٪ و٧٠٪ من الطاقة، وأن تبلغ نسبة الوفورات ٨٠٪ إذا ما اقترنت بأجهزة المراقبة الذكية؛
- بيوت الطاقة الإيجابية ذات التصميم الفريد الذي يجمع لأول مرة بين الطلب المنخفض على الطاقة وعرض الطاقة المتجددة وتخزين الطاقة من خلال العزل الممتاز للمباني واستخدام الزجاج العاكس لأشعة الشمس.

الحالة ٢: مشروع الطاقة الكهرومائية "نيو بونغ إسكيب" في باكستان (لاريب إنرجي المحدودة)

يعد مشروع "لاريب إنيرجي" أول مشروع للطاقة الكهرومائية المستمدة من الأنهار في البلد، بقدرة إنتاجية تبلغ ٨٤ ميغاوات. وقد بدأت المحطة عملياتها التجارية في عام ٢٠١٣.

وتم تطوير المشروع على أساس صيغة البناء والملكية والتشغيل والتحويل (BOOT)، بتمويل من البنك الآسيوي للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الترويج والمشاركة من أجل التعاون الاقتصادي (PROPQRCO). وقدَّم التمويلَ المحلي بنك حبيب المحدود (HBL) وبنك باكستان الوطني. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ٢٣٣ مليون دولار أمريكي، تُمول نسبة ٧٥٪ منها بدَين ممتاز و٢٥٪ بحقوق الملكية. والتزمت مجموعة البنك في هذا المشروع بتمويل قدره ٣٧,٣ مليون دولار أمريكي.

ويعد هذا المشروع أول مشروع للطاقة الكهرومائية في باكستان مسجل لدى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ باعتباره مشروعا لتطوير الآليات النظيفة، وساهم مساهمة قوية في تقليص انبعاثات غاز الدفيئة على الصعيد العالمي. إذ يتوقع أن يساهم هذا المشروع في تقليص انبعاثات غاز الدفيئة بمقدار يعادل ٢١٨,٩٨٨ طنا من ثاني أوكسيد الكربون سنويا من خلال استبدال محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري.

الحالة ٣: مشروعا طاقة الرياح الأساسيان (FEW) ١ و٢ في باكستان

تبلغ القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشروعين FEW١ و FEW٢ ١٠٠ ميغاوات، وقد أُتمّا في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٤ على التوالي.

ويقع المشروعان في ممر الرياح غارو على بعد ٥٤ كيلومترا جنوب شرق كراشي التي تعد مركز باكستان الصناعي والتجاري. ولا يفصل بين موقعي المشروعين سوى ٦ كيلومترات، وقد تم تطويرهما في وقت واحد بهدف الاقتصاد في التكاليف.

وبلغت التكلفة الفعلية للمشروع FEW١ ١٢٨,٣ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت تكلفة المشروع FEW٢ ١٢٧,٩ مليون دولار أمريكي. وتعهدت مجموعة البنك بالمساهمة في تمويل هذين المشروعين بمبلغ قدره ١٤٠ مليون دولار أمريكي. ويشمل كلا المشروعين الهندسة والتصميم والتوريد والبناء وإقامة التوربينات وربط الشبكة وبدء التشغيل والتشغيل والصيانة لمحطتين لطاقة الرياح تبلغ قدرتهما الإنتاجية ٥٠ ميغاوات. وقد شيد المشروعان بموجب عقد تم الاتفاق فيه على تاريخ ملزم لإنجاز المشروع بمبلغ مقطوع وسعر ثابت لأعمال الهندسة والتوريد والبناء. ويتم نقل الطاقة من المشروعين إلى الشبكة الوطنية من خلال خط سعته ١٣٢ كيلوفولت تولّت بناءه وتشغيله الشركة الوطنية للنقل والتوزيع، وهي الشركة الوطنية للكهرباء.

ويرتقب أن يقلص المشروع FEW١ انبعاثات غاز الدفيئة بما يعادل ٦٨,٠٠٠ طن من ثاني أوكسيد الكربون سنويا و٦٨,٢٥٠ طن بالنسبة للمشروع FEW٢، ودعم الهدف الذي ترمي إليه الحكومة، وهو توليد ما نسبته ٦٪ من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

الحالة ٤: مشروع باتريند للطاقة الكهرومائية ومشروع تريكونبوستن لطاقة الرياح في باكستان

مشروع باتريند لطاقة الرياح عبارة عن محطة تبلغ قدرتها الإنتاجية ١٤٧ ميغاوات على النهر في باكستان تنجزه شركة ستار

هايدروباور ليميتد. ويقع المشروع في منطقة آزاد جامو وكشمير وخيبر باختونخوا بباكستان. وقد اعتمدت مجموعة البنك تمويلا طويل الأجل قدره ٦٠ مليون دولار أمريكي للمساعدة في إنجاز المشروع. ويشارك في تمويل هذا المشروع أيضا البنك الآسيوي للتنمية بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي، والوكالة الدولية للتنمية بمبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي، وكوريا إكسيم بنك بمبلغ ١١٠ ملايين دولار أمريكي.

ويعد هذا أول مشروع للطاقة الكهرومائية في إطار سياسة الحكومة الباكستانية في مجال الطاقة لعام ٢٠٠٢، ويتم تنفيذه وفق صيغة البناء والملكية والتشغيل والتحويل. ويتوقع أن يكتمل إنجازه بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٧. وسيساهم المشروع عند اكتماله في تحقيق وفورات سنوية من انبعاثات غاز الدفيئة تقدر بـ٢٦٩,٢٧٨ طنا من غاز ثاني أوكسيد الكربون.

كما اعتمدت مجموعة البنك مؤخرا في سبتمبر ٢٠١٦ تمويلا قدره ٧٥ مليون دولار أمريكي لفائدة مشروع تريكونبوستن لطاقة الرايح بقدرة إنتاجية تبلغ ١٥٠ ميغاوات. ويقع المشروع في القسم الجنوبي من باكستان، بالقرب من كراتشي. ويتوقع أن يؤتي هذا المشروع تخفيضا في انبعاث الكربون من خلال آلية التنمية النظيفة وفق بروتوكول كيوتو. وهو عبارة عن مشروع لتوليد الطاقة من مصادر متجددة وبدون انبعاثات. ويمكن أن يمد المشروع بالطاقة شبكة الطاقة في جنوب باكستان عند تشغيله. لذلك، يتوقع أن يساعد على تخفيض غاز الدفيئة المنبعث من محطات الطاقة التي تعمل بالنفط والبالغة ٢٤٠,٠٠٠ طنا من ثاني أوكسيد الكربون سنويا.

الحالة ٥: مزارع الرياح الساحلية في تركيا

تحدد خطة العمل الوطنية لتغير المناخ في تركيا الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٣ اعتماد قطاع الطاقة على الوقود الأحفوري باعتباره المساهم الأكبر في انبعاثات غاز الدفيئة. كما تسلط خطة العمل الضوء على ما لطاقة الرياح من إمكانات للمساهمة في مزيج الطاقات المتجددة في تركيا. وتدعم مجموعة البنك حاليا بناء أربع مزارع رياح ساحلية في تركيا. وتبلغ الطاقة التي سيتم توليدها من مزارع الرياح الأربع مجتمعة ٣١٦ ميغاوات. وتقع هذه المزارع على ساحل البحر الأبيض المتوسط وساحل بحر مرمرة، وكذلك على

ساحل الأناضول الأوسط والأناضول الغربي.

وتؤمن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (وهي من أعضاء مجموعة البنك) المؤسسات المالية التجارية التي قدمت تمويلا أو قدَّمت ضمانا للشركات المساهمة في المشروع، سواء منها التي تورِّد الآليات المصنعة اللازمة لمزارع الرياح، أو التي تبنيها. والمستفيد النهائي من هذا الدعم المقدم لقطاع طاقة الرياح في تركيا هو الأجيال المقبلة التي ستجني الثمار الاقتصادية للطاقة المستمدة من مصادر نظيفة ومتجددة وخالية من الكربون.

الحالة ٦: تسهيل الدعم في مرحلة ما قبل التصدير لفائدة قطاع البن في إندونيسيا

أثّر إعصار النينيو سلبا في إنتاج البن عبر السنين في إندونيسيا، إذ إن البنية التحتية للري غير متطورة على النحو الأمثل في هذا البلد الذي يعد رابع أكبر زارع للبن في العالم. يضاف إلى ذلك أن معظم مزارع البن في إندونيسيا يملكها صغار المزارعين المحليين الذين يفتقرون إلى الموارد المالية والمهارات الفنية لتعويض الأثر السلبي لإعصار النينيو.

وقد طورت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (وهي من أعضاء مجموعة البنك)، بالتعاون مع الجمعية الإندونيسية لمصدِّري البن، البرنامج الإندونيسي لتطوير صادرات البن في عام ٢٠١٦ من أجل تهيئة ظروف تجارية أكثر إنصافا للمزارعين، وفي الوقت ذاته دعمهم في التكيف مع تغير المناخ والحد منه. ويعد هذا البرنامج استمرارية ناجحة لعملية مجموعة البنك لتمويل التجارة الوطنية بقيمة مليون دولار أمريكي، التي أتاحت لقطاع البن استيفاء المتطلبات التمويلية لمرحلة ما قبل التصدير، في عام ٢٠١١. ويتوقع أن يستفيد من تسهيل الدعم في مرحلة ما قبل التصدير في إطار برنامج مجموعة البنك هذا ٢٠٠,٠٠٠ مزارع على مدى ثلاث سنوات. ومن أهم جوانب البرنامج (أ) علاوات "فير تريد" (Fairtrade Premiums) التي تعين المزارعين المستفيدين على جعل مجتمعاتهم أكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ، و(ب) المعايير المناخية (Climate Standards) التي تيسر للمزارعين الوصول إلى أسواق الكربون من خلال تطوير مشاريع أرصدة الكربون "فير تريد" (Fairtrade Carbon Credits).

نبذة عن

البنك الإسلاميّ للتنمية

إنشاؤه:

البنك الإسلاميّ للتنمية مؤسسة ماليّة دوليّة أنشئت طبقاً لاتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1394هـ الموافق 12 أغسطس 1974م بمدينة جدّة. (المملكة العربية السعودية). وعُقِد الاجتماع الافتتاحيّ لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م). وبدأ البنك أنشطته رسميّاً في 15 شوّال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

رؤيته:

يتطلّع البنك الإسلاميّ للتنمية إلى أن يكون، قبل سنة 1440هـ، بنكاً إنمائيّاً عالميَّ الطراز، إسلاميّ المبادئ، ساهم إلى حدّ كبير في تغيير وجه التنمية البشريّة الشاملة في العالَم الإسلاميّ وساعد هذا العالَمَ على استعادة كرامته.

رسالته:

تكمن رسالة البنك في النهوض بالتنمية البشريّة الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاصّ للمجالات ذات الأولويّة التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس.

أعضاؤه:

يضمّ البنك 57 بلداً عضواً من مختلف مناطق العالَم. والشروط الأساسيّة للانضمام إليه هي: أن يكونَ البلد المرشَّح لذلك عضواً في منظمة التعاون الإسلاميّ)منظمة المؤتمر الإسلاميّ سابقاً(، ويسدِّدَ القسطَ الأوّلَ من الحدّ الأدنى من اكتتابه في أسهم رأسمال البنك، ويقبلَ ما قد يقرِّره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

رأسماله:

وافق مجلس محافظي البنك الإسلاميّ للتنمية– في اجتماعه السنويّ الثامن والثلاثين (38)– على قرار الزيادة العامّة الخامسة في رأس المال. وبموجِب هذا القرار، رُفِع رأس المال المصرَّح به إلى 100 مليار دينار إسلاميّ، ورأس المال المكتتب فيه (المتاح للاكتتاب فيه) إلى 50 مليار دينار إسلاميّ. وبموجب هذا القرار كذلك، وافق مجلس المحافظين على استدعاء الجزء القابل للاستدعاء (نقدا) من الزيادة العامّة الرابعة في رأس المال. وفي نهاية سنة 1436هـ، بلغ رأسمال البنك المكتتب فيه 92 مليار دينار إسلاميّ.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية:

تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلاميّ للتنمية والمعهد الإسلاميّ للبحوث والتدريب والمؤسسة الإسلاميّة لتنمية القطاع الخاصّ والمؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلاميّة لتمويل التجارة.

مقرّه ومكاتبه الإقليمية والقُطريّة:

يتّخذ البنك مدينة جدّة (بالمملكة العربية السعودية) مقرّاً له. وله أربعة مكاتب إقليمية في الرباط (عاصمة المملكة المغربية) وكوالالمبور (عاصمة ماليزيا) وألمآتي (إحدى مدن قازاقستان) وداكار (عاصمة السنغال)، ومكاتب قُطريّة في تركيا (أنقرة وإسطنبول) وإندونيسيا ونيجيريا.

سنته المالية:

كانت سنة البنك المالية هي السنة الهجرية القمريّة. غير أنها ستتحول، ابتداء من 01 يناير 2016 م، إلى السنة الهجرية الشمسية التي تبدأ يوم 11 الجدي (الموافق 01 يناير) وتنتهي يوم 10 الجدي (الموافق 31 ديسمبر من كل سنة).

وحدته الحسابية:

وحدة البنك الحسابية هي الدينار الإسلاميّ، الذي يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدوليّ.

اللغة:

العربية هي اللغة الرسمية في البنك. أمّا اللغتان الإنكليزية والفرنسية، فهما لغتان للعمل.

مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية
٨١١١ شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية – الوحدة رقم ١
جدة ٢٢٣٣٢ – ٢٤٤٤ – المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٣٦١٤٠٠ ١٢ (٩٦٦+) | فاكس: ٦٣٦٦٨٧١ ١٢ (٩٦٦+) | البريد الإلكتروني: www.idbarchives@isdb.org | الموقع: www.isdb.org